



قائمة الاسئلة 2025-05-13 05:00

فقه المعاملات المالية-الثاني-عام-نقحه-موازي-الشريعة والقانون-الفترة الرابعه-درجة الامتحان (90)

أ.د/ عبدالمؤمن شجاع الدين

- (1) من مصادر فقه المعاملات المالية :
 - (1) + الإجماع
 - (2) - التجارب السابقة
 - (3) - القوانين الدولية
- (2) من الضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية :
 - (1) + كتابة المعاملات وتوثيقها
 - (2) - عدم كتابة المعاملات المالية
 - (3) - حصر المعاملات المالية في نطاق ضيق
- (3) ينعقد السلم :
 - (1) - بصيغة عقد الإجارة
 - (2) + بصيغة عقد البيع
 - (3) - بصيغة عقد الجعالة
- (4) التعاقد بالإشارة هو :
 - (1) - النطق بالمراد
 - (2) - التعبير باللفظ
 - (3) + الإيجاب بالجوارح غير اللسان
- (5) أجازت الشريعة الاسلامية بيع السلم:
 - (1) + توسيعا على الناس
 - (2) - لان المبيع يتم تسليمه في الحال
 - (3) - لان المبيع يتم تسليمه قبل تسليم الثمن
- (6) يشترط في العاقدین في عقد البيع ان يكونا :
 - (1) - ذكرين
 - (2) - مسلمين
 - (3) + رشيدین
- (7) اتفق الفقهاء على :
 - (1) - تحريم بيع المشاع
 - (2) + جواز بيع المشاع
 - (3) - كراهة بيع المشاع
- (8) ذهب جمهور الفقهاء الى ان بيع الصوف على الحيوان :
 - (1) + لا يجوز
 - (2) - يجوز
 - (3) - مباح
- (9) يجوز التصرف في :
 - (1) + الثمن قبل قبضه
 - (2) - المبيع قبل قبضه
 - (3) - الهبة قبل قبضها
- (10) ذهب جمهور الفقهاء الى ان البيع مع الجهل بنوع العملة :
 - (1) + يصح
 - (2) - لا يصح
 - (3) - واجب
- (11) الإقالة الشرعية عند الفقهاء هي :
 - (1) - نفاذ العقد برضاء الطرفين
 - (2) + رفع عقد البيع برضاء الطرفين في جميع المبيع او بعضه
 - (3) - إمضاء عقد البيع برضاء الطرفين في جميع المبيع او بعضه
- (12) التورق هو :





- (1) + ان يشتري الشخص السلعة من شخص بأجل ثم يبيعها نقدا لغير البائع باقل مما سراها
- (2) - ان يشتري الشخص السلعة ثم يعيد بيعها للبائع له
- (3) - ان يشتري السلعة نقدا ثم يبيعها باقل من ثمنها
- (13) ذهب جمهور الفقهاء الى ان علة النهي عن بيع الحاضر للبادي :
- (1) - انه يؤدي الى رخص الأسعار في البلدة
- (2) + انه يؤدي الى ارتفاع الأسعار في البلدة
- (3) - انه يؤدي الى زيادة دخول السلع الى البلدة
- (14) الإحتكار هو :
- (1) - حبس الثمن حتى تكثر السلع في السوق
- (2) - حبس المشتري لمنعه من الشراء
- (3) + حبس التاجر السلعة ومنع بيعها من اجل زيادة الطلب عليها
- (15) ذهب جمهور الفقهاء الى :
- (1) - تحريم البيع بالمزايدة
- (2) - كراهة البيع بالمزايدة
- (3) + جواز البيع بالمزايدة
- (16) تلقي الركبان هو :
- (1) - ذهاب المشتري لشراء السلعة من البقالة
- (2) + ذهاب الشخص الى خارج البلدة لشراء البضاعة قبل وصولها الى البلدة
- (3) - ذهاب المشتري الى سوق الجملة داخل المدينة للشراء
- (17) حكم البيع بالتقسيت :
- (1) - جائز بإجماع الفقهاء
- (2) - محرم بإجماع الفقهاء
- (3) + محل خلاف بين الفقهاء
- (18) السمسرة هي :
- (1) - سمسرة وردة
- (2) - اللوكندة
- (3) + التوسط بين البائع والمشتري
- (19) شراء المال المغصوب والمسروق والمشتري يعلم ذلك :
- (1) + حرام
- (2) - جائز إذا كان من سوق السرقة بباب اليمن
- (3) - مباح
- (20) المراد بالعيب هو :
- (1) - العيب الأسود عند القبائل
- (2) + النقص في السلعة التي جرت العادة على السلامة منه
- (3) - النقص في الثمن
- (21) إذا بدأ صلاح الثمر :
- (1) + يصح بيعه مطلقا عند الجمهور
- (2) - يصح بيع بعضه عند الجمهور
- (3) - لا يصح بيعه عند الجمهور مطلقا
- (22) يرى جمهور الفقهاء انه :
- (1) + لا يجوز بيع العربون
- (2) - يجوز بيع العربون
- (3) - يكره بيع العربون
- (23) البيع بالرقم هو :
- (1) + بيع السلعة بالثمن المكتوب عليها
- (2) - بيع العقار بالرقم المكتوب في السجل العقاري
- (3) - بيع السلعة بالثمن المكتوب في عقد البيع
- (24) من صور بيع الدين الجائزة:
- (1) - بيع الدين لغير المدين بأكثر من قيمة الدين





- (2) + بيع الدين بسلعة معينة
- (3) - بيع الدين لغير المدين بنقد مؤجل
- (25) من شروط إستمرار عقد الإجارة :
- (1) - هلاك العين المؤجرة
- (2) - وفاة المؤجر
- (3) + سلامة العين المؤجرة من حدوث عيب يخل بمنفعتها
- (26) جهالة عين المبيع ان يقول البائع :
- (1) - بعتك هذه البقرة الواقعة بين قطيع النعاج
- (2) - بعتك هذه الناقة التي ترعى مع قطيع النعاج
- (3) + بعتك شاة من هذا القطيع - أي قطيع الشياة
- (27) ينتهي خيار المجلس :
- (1) + بالتفرق بين المتعاقدين
- (2) - ببقاء المتعاقدين
- (3) - بعدم حضور المتعاقدين
- (28) يشترط في خيار العيب ان يكون العيب:
- (1) + قديما
- (2) - حديثا
- (3) - مستقبلا
- (29) يرى جمهور الفقهاء ان الإيجاب:
- (1) - ما صدر من القابل
- (2) - ما صدر من الكاتب
- (3) + ما صدر من المملك
- (30) المعقود عليه هو :
- (1) - البائع والمشتري
- (2) - الأمين الشرعي
- (3) + المبيع والتمن
- (31) يثبت خيار الرؤية :
- (1) + للمتملك
- (2) - للبائع
- (3) - للمحكم
- (32) سبب مشروعية خيار العيب:
- (1) - الإطلاع على نفسية البائع
- (2) - تمكين البائع من الإطلاع على أسعار المبيعات في السوق
- (3) + تمكين البائع من الإطلاع على عيب لم يكن معلوما وقت العقد
- (33) ذهب جمهور الفقهاء الى .:
- (1) + جواز المساقاة
- (2) - تحريم المساقاة
- (3) - كراهة المساقاة
- (34) يثبت خيار العيب:
- (1) - بعد العلم بالعيب بمدة طويلة
- (2) - قبل العلم بالعيب
- (3) + بمجرد العلم بالعيب
- (35) المختار قول الجمهور :
- (1) + بصحة التعاطي في العقود
- (2) - عدم صحة التعاطي في العقود
- (3) - لزوم التعاطي بالعقود
- (36) الثمن هو :
- (1) - راس المال
- (2) - مكونات المبيع





- (37) (3) + ما تراضى عليه العاقدان
بيع التولية :
- (1) + بيع السلعة بنفس الثمن
(2) - بيع السلعة بأكثر من ثمنها
(3) - بيع السلعة بأقل من ثمنها
(38) من شروط عقد المزارعة بصفة عامة:
- (1) - التخلية بين مالك الارض والارض
(2) - التخلية بين كاتب العقد والمالك
(3) + التخلية بين العامل والارض
(39) خيار الرؤية هو ان يكون للعاقد الحق في فسخ العقد:
- (1) - بعد تجربة المبيع
(2) + عند رؤية المبيع
(3) - عند ظهور عيب في المبيع
(40) بيع الثمار المستورة في اكمامها مثل :
- (1) + بيع الجوز قبل إخراجه من قواقع
(2) - بيع الحبوب قبل طحنها
(3) - بيع البطاطس قبل طبخها

